

الفصل الثاني

الغايات والمبادئ

٢٢- إن أهداف جدول أعمال الموئل تتفق اتفاقاً كاملاً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٢٣- ورغم وجوب مراعاة أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية المتفاوتة ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب جميع الدول تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية.

٢٤- ويعتبر تنفيذ جدول أعمال الموئل، بما في ذلك التنفيذ من خلال القوانين الوطنية والأولويات والبرامج والسياسات الإنمائية على المستوى الوطني، حقاً سيادياً ومسؤولية لكل دولة بما يتفق مع جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، مع مراعاة أهمية مختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية والقناعات الفلسفية للأفراد ومجتمعاتهم واحترامها احتراماً تاماً، مما يسهم في تمتع جميع الناس تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان من أجل بلوغ أهداف توفير المأوى للجميع وتحقيق تنمية المستوطنات البشرية المستدامة.

٢٥- نحن، الدول المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، ملتزم برؤية سياسية واقتصادية وبيئية وأخلاقية وروحية للمستوطنات البشرية تستند إلى مبادئ المساواة، والتضامن، والشراكة، والكرامة الإنسانية، والاحترام، والتعاون. ونحن نتبنى غايات ومبادئ المأوى اللائق للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر. ونؤمن بأن تحقيق هذه الغايات سيعزز قيام عالم أكثر استقراراً وانصافاً عالم يخلو من الظلم والنزاعات وسيسهم في إحلال السلام العادل والشامل والدائم. وإن الصراعات الأهلية والعرقية والدينية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والهيمنة الأجنبية والاستعمارية، والاحتلال الأجنبي، والاحتلالات الاقتصادية، والنقر، والجريمة المنظمة، والإرهاب بجميع أشكاله والفساد، هي عوامل مدمرة للمستوطنات البشرية، ولذلك ينبغي نبذها وتثبيطها من قبل جميع الدول التي ينبغي أن تتعاون لتحقيق القضاء على هذه الممارسات وجميع التدابير التي تتخذ من جانب واحد والتي تعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الصعيد الوطني، سنعزز السلام من خلال تشجيع التسامح وعدم العنف واحترام التنوع، ومن خلال تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وعلى الصعيد المحلي، يعد منع الجريمة وتعزيز المجتمعات المحلية المستدامة من العوامل الضرورية لإقامة مجتمعات مأمونة وآمنة. ويعد منع الجريمة من خلال التنمية الاجتماعية من الوسائل البالغة الأهمية لتحقيق هذه الغايات. وعلى الصعيد الدولي، سنعزز السلام والأمن الدوليين، وسنبذل وندعم كافة الجهود لتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

٢٦- ونحن نؤكد مجدداً مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ونسترشد بها، ونؤكد مجدداً التزامنا بكفالة الأعمال التامة لحقوق الإنسان الواردة في الصكوك الدولية وبخاصة، في هذا السياق، الحق في السكن اللائق على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على

جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، آخذين في الاعتبار أن الحق في المسكن الملائم، حسبما يرد في الصكوك الدولية المذكورة أعلاه، ينبغي أن يتحقق بصورة متدرجة. ونحن نؤكد مجدداً أن جميع حقوق الإنسان - المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية - هي حقوق عالمية لا تتجزأ وتتسم بالتعاقد والترابط. ونحن نقر بالمبادئ والغايات المبينة أدناه كي توجهنا في أعمالنا.

أولاً

٢٧- إن المستوطنات البشرية المقسطة هي تلك التي يتيسر فيها لجميع البشر، دون تمييز من أي نوع على أساس العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الآراء السياسية أو غيرها، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد أو غيره من الأوضاع، الاستفادة على قدم المساواة من الإسكان، والبنى الأساسية، والرعاية الصحية، والأغذية والمياه الكافية، والتعليم، والمساحات المفتوحة. وبالإضافة إلى ذلك، توفر هذه المستوطنات البشرية فرصاً متساوية من أجل معيشة منتجة ومختارة بحرية؛ ومن أجل الاستفادة على قدم المساواة من الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الحق في الميراث، وفرصاً متساوية من أجل ملكية الأرض وغيرها من الممتلكات، والقروض، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيات الملائمة؛ وفرصاً متساوية من أجل تحقيق التنمية الشخصية والروحية والدينية والثقافية والاجتماعية؛ وفرصاً متساوية من أجل المشاركة في اتخاذ القرارات العامة؛ ومن أجل المساواة في الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بحفظ واستخدام الموارد الطبيعية والثقافية؛ ومن أجل المساواة في الوصول إلى الآليات التي تكفل عدم انتهاك الحقوق. وتمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس من المساواة في جميع مجالات المجتمع، الرياضي والحضري على حد سواء، هما من الشروط الأساسية لتنمية المستوطنات البشرية المستدامة.

ثانياً

٢٨- ويعتبر القضاء على الفقر ضرورياً لإقامة المستوطنات البشرية المستدامة. ويقوم مبدأ القضاء على الفقر على أساس الإطار الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وعلى النتائج ذات الصلة للمؤتمرات الرئيسية الأخرى التي عقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك هدف الوفاء بالاحتياجات الأساسية لجميع البشر، ولا سيما الأشخاص الذين يعيشون في فقر، والفئات المحرومة والضعيفة، وبخاصة في البلدان النامية حيث تشتد حدة الفقر. وكذلك هدف تمكين جميع النساء والرجال من تحقيق المعيشة المستدامة والأمنة من خلال عمل منتج يتم اختياره بحرية.

ثالثاً

٢٩- إن التنمية المستدامة ضرورية لتنمية المستوطنات البشرية، وتولي الاعتبار الكامل لاحتياجات وضرورات تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للحالة والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. وعند الاقتضاء للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويجب تخطيط المستوطنات البشرية وتنميتها وتحسينها بأسلوب يراعي مبادئ التنمية المستدامة وجميع عناصرها مراعاة تامة، على النحو المبين في جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج ذات الصلة التي انتهى إليها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة تضمن التنمية الاقتصادية وفرص العمالة والتقدم الاجتماعي بصورة تتواءم مع البيئة. وهي تضم، إلى جانب مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة

والتنمية التي لا تقل أهمية، وغيرها من نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، مبادئ النهج التحوطني، والوقاية من التلوث، واحترام القدرة الاستيعابية للنظم الإيكولوجية، وصون الفرص للأجيال المقبلة. وينبغي أن تدار عمليات الإنتاج والاستهلاك والنقل بطرق تكفل حماية وحفظ أرصدة الموارد مع الاستفادة منها. وللعلم والتكنولوجيا دور بالغ الأهمية في تشكيل المستوطنات البشرية المستدامة وفي استدامة النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها. ويترتب على استدامة المستوطنات البشرية كفاءة التوازن في توزيعها الجغرافي أو توزيعها بأي صورة ملائمة أخرى تتمشى مع الأوضاع الوطنية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصحة الإنسان وتعليمه، وحفظ التنوع الأحيائي والاستعمال المستدام لمكوناته والحفاظ على التنوع الثقافي، فضلا عن الحفاظ على نوعية الهواء والماء والأحراج والنبات والتربة بمستويات كافية لاستدامة حياة البشر ورفاه الأجيال المقبلة.

رابعاً

٣٠- تتوقف نوعية حياة الناس كافة على الأوضاع الطبيعية والخصائص المكانية لقرانا وبلداتنا ومدننا، فضلا عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية الأخرى. فتصميم المدينة ومظاهرها الجمالية وأنماط استخدام الأراضي والكثافة السكانية وكثافة البناء، والنقل، وتيسر حصول جميع الناس على السلع والخدمات الأساسية والمرافق العامة تؤثر جميعها تأثيرا حاسما على صلاحية المستوطنات للسكنى. ويتسم ذلك بأهمية خاصة لأفراد الفئات الضعيفة والمحرومة، الذين يواجه الكثيرون منهم عقبات تعترض حصولهم على المأوى والمشاركة في تشكيل مستقبل مستوطناتهم. فينبغي توجيه عمليات تصميم وإدارة وصيانة المستوطنات البشرية وفقا لحاجة الناس إلى العيش في مجتمعات ولتطلعاتهم بشأن قيام أحياء ومستوطنات ذات قابلية أكبر للسكنى. وتشمل أهداف هذا الجهد حماية الصحة العامة، وتوفير السلامة والأمن، والتعليم والاندماج الاجتماعي، وتعزيز المساواة، واحترام التنوع والهويات الثقافية، وزيادة فرص المعوقين في الوصول إلى الخدمات، والحفاظ على المباني والمناطق ذات الأهمية التاريخية والروحية والدينية والثقافية، وصون المناظر الطبيعية المحلية، ومعاملة البيئة المحلية باحترام ورعاية. وينبغي دعم الحفاظ، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي، على التراث الطبيعي والمستوطنات البشرية التاريخية التي تشمل المواقع والآثار والمباني التاريخية، ولا سيما تلك المحمية منها بموجب اتفاقية اليونسكو بشأن التراث العالمي. كما أن من المهم للغاية أن يتم تعزيز التنوع المكاني والاستخدام المختلط للمساكن والخدمات، وذلك على المستوى المحلي، لتلبية الاحتياجات والتوقعات المتنوعة.

خامساً

٣١- إن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، ولذلك لا بد من تعزيزها، فمن حقها أن تتلقى الحماية والدعم الشاملين. وتوجد أشكال مختلفة للأسرة في مختلف النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية وينبغي أن يتم الزواج بالموافقة الحرة للزوجين المقبلين وأن يكون الزوج والزوجة شريكين متكافئين. ولا بد من احترام حقوق وقدرات ومسؤوليات أفراد الأسرة. وينبغي لتخطيط المستوطنات البشرية أن يأخذ الدور البناء للأسرة في الاعتبار عند تصميم وتنمية وإدارة هذه المستوطنات. وينبغي أن يقوم المجتمع، حسب الاقتضاء، بتيسير كافة الشروط اللازمة لدمجها وجمع شملها والحفاظ عليها وتحسينها وحمايتها في مأوى ملائم مع مراعاة الحصول على الخدمات الأساسية وتوفير سبل معيشة مستدامة لها.

سادساً

٣٢- ولجميع الناس حقوق ومن واجبهم أيضا قبول مسؤوليتهم عن احترام وحماية حقوق الآخرين - بما في ذلك حقوق الأجيال المقبلة - وعن المساهمة بنشاط في تحقيق الصالح العام. فالمستوطنات البشرية المستدامة هي، ضمن جملة أمور، تلك التي تولد الإحساس بالمواطنة والهوية والتعاون والحوار من أجل الخير العام، وروح التطوع والمشاركة المدنية، حيث يشجع جميع الناس على المشاركة في صنع القرار والتنمية وتتاح لهم فرص متكافئة في ذلك. وتضطلع الحكومات على كافة المستويات الملائمة، بما في ذلك السلطات المحلية، بمسؤولية ضمان فرص الوصول إلى التعليم، وحماية صحة وسلامة السكان ورفاههم العام. وذلك يستلزم، حسب الاقتضاء، وضع السياسات والقوانين والأنظمة للأنشطة العامة والخاصة، وتشجيع الأنشطة الخاصة المسؤولة في جميع الميادين، وتيسير مشاركة جماعات المجتمع المحلي، واعتماد إجراءات تتسم بالشفافية، وتشجيع القيادة المتمسمة بروح الجماعة، والشراكات العامة - الخاصة، ومساعدة الناس على فهم وممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم من خلال عمليات مشاركة مفتوحة وفعالة، والتوعية الشاملة، ونشر المعلومات.

سابعاً

٣٣- تعتبر الشراكات فيما بين البلدان، وفيما بين جميع الفعاليات داخل البلدان من المنظمات العامة والخاصة والتطوعية والمجتمعية، والقطاع التعاوني، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد أمراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وتوفير المأوى اللائم للجميع والخدمات الأساسية. فالشراكة يمكن أن تدمج وأن توفر الدعم المتبادل لأهداف المشاركة العريضة القاعدة من خلال أمور منها تشكيل الائتلافات وتجميع الموارد وتقاسم المعرفة والمساهمة بالمهارات واستغلال المزايا النسبية للأعمال الجماعية. ويمكن زيادة فعالية هذه العمليات بتعزيز المنظمات المدنية على كافة المستويات. ولا بد من بذل كافة الجهود لتشجيع التعاون والشراكة بين جميع قطاعات المجتمع وفيما بين كافة الجهات الفاعلة في عمليات صنع القرار حسب الاقتضاء.

ثامناً

٣٤- إن التضامن مع الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئات المحرومة والضعيفة، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون في فقر، وكذلك التسامح وعدم التمييز والتعاون فيما بين جميع البشر والأسر والمجتمعات، هي أسس لتحقيق التماسك الاجتماعي. وينبغي أن يقوم المجتمع الدولي، وكذلك الدول وكل الجهات الفاعلة المعنية الأخرى، بتعزيز التضامن والتعاون والمساعدة من أجل الاستجابة لتحديات تنمية المستوطنات البشرية. ويدعى المجتمع الدولي والحكومات على كافة المستويات الملائمة إلى تعزيز السياسات والأدوات السليمة والفعالة، بما يقوي التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن تعبئة الموارد الإضافية لمواجهة هذه التحديات.

تاسعاً

٣٥- ويشكل صون مصالح الأجيال الحالية والمقبلة في المستوطنات البشرية هدفاً من الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي. وعملية صياغة وتنفيذ استراتيجيات تنمية المستوطنات البشرية هي أساساً مسؤولية ملقاة على عاتق كل بلد على المستويات الوطنية والمحلية ضمن الإطار القانوني لكل بلد وذلك، في جملة أمور، من خلال تهيئة بيئة مؤاتية لتنمية المستوطنات البشرية ومع مراعاة التنوع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للأحوال السائدة في كل بلد. ومن الضروري توفير موارد مالية جديدة وإضافية من مختلف المصادر من أجل تحقيق أهداف توفير المأوى اللائق للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر. ويلزم تعزيز الموارد القائمة المتاحة للبلدان النامية - العامة منها والخاصة والمتعددة الأطراف والثنائية والمحلية والخارجية - من خلال آليات وأدوات اقتصادية مرنة وملائمة لدعم توفير المأوى اللائق للجميع وتحقيق تنمية المستوطنات البشرية المستدامة. وهذه ينبغي أن تقترن بتدابير ملموسة للتعاون التقني الدولي وتبادل المعلومات.

عاشراً

٣٦- إن صحة الإنسان ونوعية الحياة هما الأساس للجهود الرامية إلى إقامة مستوطنات بشرية مستدامة. ولذلك فإننا نتعهد بتعزيز وتحقيق أهداف توفير التعليم ذي النوعية العالية للجميع على قدم المساواة، وأرفع المستويات الممكنة من الصحة البدنية والعقلية والبيئية، والوصول المتكافئ للجميع إلى الرعاية الصحية الأولية، مع بذل جهود خاصة لتصحيح أوجه عدم التكافؤ المتصلة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الإسكان، دون تمييز بسبب العرق أو الأصل الوطني أو نوع الجنس أو العمر أو العجز، مع احترام وتعزيز ثقافتنا المشتركة والخاصة. وإن الصحة الجيدة طوال حياة كل رجل وامرأة، والصحة الجيدة لكل طفل، والتعليم الجيد للجميع، هي من الأمور الأساسية لتمكين الناس من جميع الأعمار من تنمية قدراتهم الكاملة بصحة وكرامة ومن المشاركة بالكامل في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمستوطنات البشرية، ومن المساهمة بذلك، في جملة أمور، في استئصال الفقر. وتعتمد المستوطنات البشرية المستدامة على وضع سياسات وإجراءات ملموسة لتمكين من الحصول على الغذاء والتغذية، ومياه الشرب النقية، والمرافق الصحية، واستفادة الجميع من أوسع مجموعة من خدمات الرعاية الصحية الأولية، بما يتفق مع تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لاستئصال الأمراض الرئيسية التي تقضي على أعداد كبيرة من الناس، لا سيما أمراض الطفولة، ولتهيئة أماكن آمنة للعمل والحياة، ولحماية البيئة.

الفصل الثالث

الالتزامات

٣٧- إيماننا منا بالمبادئ المذكورة آنفاً فإننا، كدول مشاركة في هذا المؤتمر، نلتزم بتنفيذ جدول أعمال الموئل، من خلال خطط العمل المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية و/أو السياسات والبرامج الأخرى التي توضع وتنفذ بالتعاون مع الأطراف المعنية على المستويات كافة ويدعمها المجتمع الدولي، آخذين في الاعتبار أن البشر هم محور اهتمامات التنمية المستدامة، بما في ذلك توفير المأوى اللائق للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة، وأن لهم الحق في حياة صحية ومنتجة في انسجام مع الطبيعة.

٣٨- وعند تنفيذ هذه الالتزامات ينبغي إيلاء اهتمام خاص لظروف واحتياجات الناس الذين يعيشون في فقر، والناس الذين لا مأوى لهم، والنساء، والمسنين، والسكان الأصليين، واللاجئين، والمشردين، والمعوقين، فضلاً عن الأشخاص من أفراد الفئات الضعيفة والمحرومة. كما ينبغي إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات المهاجرين. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات والظروف الخاصة للأطفال، ولا سيما أطفال الشوارع.

ألف - المأوى اللائق للجميع

٣٩- نؤكد من جديد التزامنا بالإعمال الكامل والتدريجي للحق في السكن اللائق، على النحو الوارد في الصكوك الدولية. وفي هذا السياق، نسلم بوجود التزام على الحكومات بتمكين الناس من الحصول على مأوى وبحماية وتحسين المساكن والأحياء السكنية. ونحن نلتزم بتحقيق هدف تحسين ظروف المعيشة والعمل على أساس منصف ومستدام، بحيث يحصل كل فرد على مأوى ملائم يكون صحياً وآمناً ومضموناً ويسهل الحصول عليه وبكلفة معقولة وهذا يشمل الخدمات الأساسية، والمرافق، وأسباب الراحة، ويتمتع بعدم التمييز في الإسكان، والضمان القانوني للحيازة. وسننفذ هذا الهدف ونعززه بأسلوب يتسق تماماً مع معايير حقوق الإنسان.

٤٠- كما نلتزم بتحقيق الأهداف التالية:

(أ) ضمان اتساق وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات واستراتيجيات المأوى كأولوية اجتماعية في إطار البرامج الإنمائية والسياسات الحضرية الوطنية من أجل دعم تعبئة الموارد وتوليد العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق الإدماج الاجتماعي؛

(ب) توفير الضمان القانوني للحيازة وتوفير فرص متساوية للحصول على الأرض لجميع الناس، بمن فيهم النساء والذين يعيشون في الفقر، والشروع في إصلاحات تشريعية وإدارية لمنح النساء فرصاً كاملة ومتساوية للحصول على الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الحق في الإرث وفي تملك الأرض وغيرها من الممتلكات، وفي الحصول على الائتمان والموارد الطبيعية والتكنولوجيات اللائقة؛